النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر والمرجعية الدولية للمحاسبة

ملخص

في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبية تتفاعل البيئة الجزائرية تفاعلا إيجابيا ومضطردا من خلال إصلاح النظام المحاسبي بما يحقق التوافق بين الممارسة المحاسبية في الجزائر ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية. وقد تم تبني هذا النظام المحاسبي المالي الجديد بالنظر لجملة من العوامل التي تتعلق بالمستجدات المحاسبية الدولية من جهة، والتحولات الجذرية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في ظل تبني آليات اقتصاد السوق، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والمساعي الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

د. نور الدين عياشي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

Abstract

In the light of globalization of accounting standards system that has been progressing, Algerian accounting system is being positively interactive to that environment, and complied with the requirements of international accounting standards practices. The adoption of the new International Financial Reporting Standards (IFRS) was as a result of the newly reviewing international accounting, and radical changes that Algerian economy has known. Market economy adoption, partnership agreement with the European Union, and the efforts that have been doing to join the World Trade Organization (WTO) are factors through which Algerian accounting system reforms are being processed.

مقدمة

قاد البعد المتنامي للأنشطة الاقتصادية إلى اتساع الفرص الاستثمارية للشركات على المستوى الدولي والبحث عن مصادر تمويل خارجية، وتعتبر النتائج المحاسبية مقياسا جيدا للوقوف على صحة القرارات ذات التأثير المالي، وكلما كانت هناك جودة في المعلومات المحاسبية وإظهار المراكز المالية، يكون هناك تصويرا أفضل لوضع المنشأة. وبالنظر لحجم التحديات التي أفرزتها العولمة، التجارة الدولية، انتشار الشركات المتعددة الجنسيات، قرارات المنظمة العالمية للتجارة، وخوصصة القطاع العام، برزت الحاجة إلى ضرورة تبني الدول للمعايير المحاسبية الدولية بشكل مباشر، أو من خلال تصميم أنظمتها المحاسبية بما يتوافق وهذه المعايير.

انطلاقا من ذلك تبرز ضرورة الإجابة على

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2014.

تساؤل رئيسي وهو:

هل يستجيب النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر إلى متطلبات معايير المحاسبة الدولية؟

إن الاستجابة لهذه المعايير يسمح بتوحيد المعاملات المالية، تفعيل دور المعلومات المحاسبية لتجاوز كل أشكال الاختلاف، وضمان القراءة الموحدة للقوائم المالية بما يتوافق والمرجعية الدولية للمحاسبة في ظل التوجهات الاقتصادية المحلية.

1- دور وأهمية المعلومات المحاسبية:

تضطلع المحاسبة بدور هام في المساهمة في عملية إدارة الوحدات الاقتصادية، من خلال الأهمية التي تكتسيها البيانات والمعلومات التي توفرها هذه التقنية لمتخذي القرار داخل تلك الوحدات الاقتصادية وخارجها. فتوفير المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته، وإنما يفترض أن تتسم البيانات المقدمة بالجودة والملائمة، وذات محتوى إعلامي يمكن الاستفادة منه.

1-1. ماهية المعلومة المحاسبية:

وتعرف المعلومة المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها وإصدارها في القوائم المالية. هذه الأخيرة تعتبر إحدى المخرجات الرئيسية لنظام المحاسبة المالية، والتي تقوم بمعالجة مختلف الأحداث وعرضها بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، بحيث تساعد هذه المخرجات متخذي القرار في تحسين مستويات الأداء، ومنطلقا لنجاح الخطط المستقبلية وضمان تطور واستمرارية النشاط. وأصبحت المعلومات تشكل القاعدة الأساسية لممارسة النشاط في ظل بيئة الأعمال المتغيرة، بحيث تساهم المعلومات الناتجة في زيادة المعرفة، والتقليل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار.

من الخصائص المهمة التي تتميز بها المعلومة المحاسبية خاصية التنبؤ، والتي تعني أنه عند دراسة وتحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية أفقيا من خلال مقارنتها مع مثيلاتها في النشاط، أو رأسيا بمقارنة نتائجها خلال فترات مالية متتالية، فإنه يمكن توقع التغيرات في ربحية تلك الوحدات الاقتصادية وهياكلها المالية، ومدى إمكانية وفاء تلك المؤسسات بالتزاماتها وخططها المستقبلية[1]

1-2. نظام المعلومات المحاسبية:

يعد نظام المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وعليه يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي" بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المادية والكمية إلى الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات"[2]

من هنا يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإداري (Management Information System) يهدف إلى إنتاج المعلومة المفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل المناسب، والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات. ومن المتعارف عليه أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاث مكونات أساسية رئيسية: المدخلات، المعالجة، المخرجات.

المدخلات (Input): وهي نقطة بداية عمل النظام، وهي الاحتياجات الأساسية التي تتمثل في مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الوثائق المبررة لمختلف الأحداث المالية.

المعالجة (Processing): وهي جملة العمليات التي يتم القيام بها لضبط وتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال عمليات التجميع والتبويب في الدفاتر والوثائق المحاسبية انطلاقا من المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها.

المخرجات (Output): وهي نتاج العمليات التشغيلية أو المعالجة المتمثلة في مختلف المعلومات، التقارير والقوائم المالية التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

إضافة لذلك يمكن إدراج عنصر رابع يتمثل في التغذية العكسية (Feed Back) من خلال عمليات الرقابة على العناصر السابقة بغرض إجراء عمليات التقييم والتوجيه سعيا لتجسيد الأهداف المحاسبية التي تكون منطلقا لجملة القرارات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وبالنظر للاختلاف الذي يطبع عمل الأنظمة المحاسبية من حيث المحتوى وطرق التطبيق، نتيجة اختلاف الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر، كان من الطبيعي أن يتباين المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية والمالية. ومعه أهمية التنسيق وإيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل. من هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية التي تبنت مجموعة من القواعد والأسس كدليل لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية لتقليل تلك الفوارق والاختلافات المسجلة، وإيجاد نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية، ومحاولة الاستجابة لمتطلبات المحيط الدولي فيما يتعلق بمسألة الإفصاح، الشفافية، وقابلية المقارنة لمضمون المعلومات المحاسبية.

2- مفهوم المعايير المحاسبية:

تعتبر المعايير المحاسبية (Accounting Standard) بمثابة القانون العام الذي يعتمده المحاسب في إعداد وتحضير التقارير المالية، ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة. كما يمكن اعتبار المعايير المحاسبية بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه، بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير

على حالات تطبيقية معينة[3]

المعايير المحاسبية الدولية هي أدوات القياس المستخدمة في مجال الإفصاح والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية[4].

كما يعرف المعيار المحاسبي بأنه البيان الكتابي الذي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الإحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب[5]

بعبارة أخرى فإن المعايير المحاسبية الدولية هي أدوات القياس المحاسبية المستخدمة في مجال الإفصاح والتقييم المحاسبي من خلال عرض وإيضاح عناصر القوائم المالية، وتأثير مختلف العمليات والأحداث على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

وبما أن المعايير المحاسبية تمثل حلولا لمشاكل خاصة وعرضا لإجراءات عملية خاصة، لذا يجب أن تتسم بالتعدد والتعديل المستمر انسجاما مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذين يتسمان بالثبات النسبي. وعليه فإن المعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية[6].

2-1. دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

شهدت العقود الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع الإفصاح الذي تطور بتطور الفكر المحاسبي بجانبيه المهني والأكاديمي، ولم تعد المحاسبة مجرد تبويب وتسجيل مختلف المعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورا كبيرا كنظام للمعلومات.

ومع تبلور مفهوم عولمة الأسواق المالية برزت الحاجة الماسة إلى البحث عن الآليات التي تسهل مختلف التعاملات من خلال وضع معايير محاسبية تتعلق بعملية الإفصاح وكيفية عرض القوائم المالية تجسيدا لمفهوم التوافق المالي. ومن هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية لتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجة المحاسبية، والحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

ويمكن إبراز دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية:[7]

ـ التباين في الوسائل والإجراءات المحاسبية الدولية .

ـ الاهتمام المتزايد للمنظمات المحاسبية في تحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية.

ـ ضخامة حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولي من خلال الشركات متعددة الجنسيات

ـ تزايد رغبة المستثمرين والشركات والتكتلات الدولية في تطوير نظم المحاسبة بما يتوافق والتغيرات الدولية الحديثة.

ـ تطور الأسواق واندماج الشركات خاصة الأوروبية أثر بشكل كبير على تنظيم المؤسسات، وهو ما يتطلب نشر المعلومات والقوائم المالية للكشف عن وضعيتها المالية.

2-2. مصادر الاختلاف في الممارسة المحاسبية:

في ظل عدم وجود تنسيق دولي في المجال المحاسبي، كان من الطبيعي أن يبرز الاختلاف في القواعد والقوانين المتعلقة بمعالجة البيانات المحاسبية وعرض القوائم المالية، ومعه تباين في قراءة المعلومات وإجراء المقارنات، تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية. ويبرز الاختلاف فيأسس القياس والإفصاح المحاسبي من خلال[8]:

ـ تباين في تحقق الإيراد
ـ تباين في تحميل المصروفات
ـ تباين في المصطلحات المحاسبية
ـ تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي
ـ تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها.

ظهر هذا الاختلاف مع تنامي البعد الدولي للأنشطة الاقتصادية، في ظل التجارة الدولية وتسارع حركة رؤوس الأموال، أو ما يعرف بالعولمة المالية، برزت معها اختلافات وصعوبات في التوصل إلى قراءات متجانسة للمعلومات المحاسبية ومحتوى القوائم المالية في ظل اختلاف الأنظمة المحاسبية، من خلال الضوابط والتشريعات من جهة، والأهداف المرجوة من المحاسبة من جهة أخرى. ويمكن إبراز أهم مصادر الاختلاف في النقاط التالية:[9]

2-2-1. النظام القضائي:

إن الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة غير مستقلة عن محيطها القضائي، وعليه يكمن الاختلاف وعدم التجانس في التطبيقات المحاسبية في طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة. ويمكن التمييز هنا بين مجموعتين من الدول:

ـ مجموعة القانون العرفي (الدول الأنجلوسكسونية): يعتمد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة، ويترك مجال التقدير واسعا للسلطة القضائية عند حدوث المنازعات.

ـ مجموعة القانون المكتوب (الدول الفرانكفونية): والتي تتميز بتشريع مفصل يتقلص معه دور وتقدير القضاة. وهو ما يفسر توكيل عمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الأولى لهيئات مهنية مستقلة غير حكومية، في حين تتكفل هيئات حكومية

عامة بعمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الثانية.

2-2-2 . طرق تمويل المؤسسات:

وتتمثل بالأساس في طبيعة الأطراف التي يتعامل معها النظام المحاسبي بصورة تفصيلية. ففي مجموعة الدول الأنجلوسكسونية، تعتمد المؤسسات في تمويلها أساسا على السوق المالي الذي يستقطب فئات غير متجانسة من المستثمرين، وعليه يكمن دور المحاسبة في تزويدهم بمختلف المعلومات المتعلقة بالأداء والتدفقات المالية. أما في مجموعة الدول الفرانكفونية فإن تمويل المؤسسات يعتمد بالأساس على البنوك، ومن ثم فإن دور المحاسبة يكمن في حماية المقرضين انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر.

2-2-3. النظام الجبائي:

ويكمن الاختلاف من هذه الزاوية في حساب الربح، ففي دول المنظومة الأنجلوسكسونية فإن حساب الربح مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية للمؤسسة، وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة. في حين أن حساب الربح في دول المنظومة الفرانكفونية يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية.

2-2-4 .عوامل قيمية وثقافية أخرى:

يكمن الاختلاف من هذه الزاوية في التباين المسجل في المحيط الثقافي والقيمي بين الدول، ومنه تتحدد طبيعة الممارسة المحاسبية ويمكن أن نذكر:

- مستوى التعليم والتكوين المحاسبي
- دور ومكانة المهنة المحاسبية
- مستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي
- المستوى الثقافي للمجتمع من خلال التحفظ والحرص والنظرة الايجابية التي يبديها المجتمع اتجاه الأنشطة الاقتصادية ومهنة المحاسبة والمراجعة.

2-2-5. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي:

يمكن تعريف التوافق المحاسبي الدولي بأنه "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية. وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"[10]

وهكذا فالتوافق (Hamonization) هو عملية البحث على انسجام في النظم المحاسبية من خلال التوفيق بين وجهات النظر المختلفة كخطوة جوهرية على طريق المحاسبة الدولية، ومن ثم تضييق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية واعتماد نظم محاسبية متشابهة. وهو بذلك يتميز عن مفهوم التوحيد المحاسبي (Standardization)

الذي يصعب تجسيده على أرض الواقع، على اعتبار أنه يعني توحيد صارم للقواعد والسياسات المحاسبية وتطبيقاتها على المستوى الدولي.

التوافق المحاسبي الدولي يعني الاحتكام لجملة المعايير الدولية التي تلقى قبولا دوليا، لإضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية. بمعنى أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين الدول، في حين يفترض في الممارسة المحاسبية أن تكون متجانسة بين مختلف المؤسسات.

3- منظمات المحاسبة الدولية:

في ظل تزايد الضغوط الممارسة من قبل مستخدمي والقوائم المالية، من مساهمين، مستثمرين، منظمات مهنية ودولية، أدركت مجموعة من الدول أهمية التنسيق وإيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، لزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية. وتجسيدا لذلك تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية أولها المؤتمر المحاسبي الدولي الأول في سنة 1904م [11] في سانت لويس بولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية، حيث دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول. وفي المؤتمر الدولي المحاسبي العاشر في سنة 1973 تم تجسيد فكرة إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC).

ولغاية تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية، كان هناك عضوان بارزان في وضع المعايير المحاسبية الدولية، وهما [12]:

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي: (FASB) Financial Accounting Standards Board

مجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني: (ASB) Accounting Standards Board

وتولت تطبيق المعايير الصادرة عن هاتين الهيئتين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مجموعة الدول المرتبطة معهما باتجاهاتها السياسية والاقتصادية، مثل دول الكومنولث.

وبعد زوال الموجة الاستعمارية، كان لا بد من بروز جهة تعمل على وضع معايير محاسبية دولية بمعزل عن المجلسين المذكورين، تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع دول العالم، فجاءت سنة 1973 لتشهد ميلاد وتأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية. (IASC) International Accounting Standards Commitee

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة التوحيد المحاسبي، وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية تعود إلى سنة 1904، وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين بمدينة سانت لويس بأمريكا، تمت فيه مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية، وحتى الممارسات

المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم[13] فمنذ تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وتواجدها في مناطق مختلفة، وبروز مشاكل في المعالجة المحاسبية ونتائجها، ظهرت الحاجة الماسة لاعتماد معايير محاسبية دولية يتم تطبيقها على كل الشركات.

1-3 إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

في سنة 1972 انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين بمدينة سيدني الأسترالية، واتخذت فيه جملة من القرارات أهمها إنشاء هيئتين هما:

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

تتمثل وظيفتهما في التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية وتذليل الفوارق المسجلة في المعالجة المحاسبية بين مختلف البلدان، من خلال تحسين نوعية القوائم المالية، وقابليتها للمقارنة على المستوى الدولي.

لقد ظهرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى الوجود بتاريخ 29 يونيو 1973 نتيجة لاتفاق الهيئات المحاسبية في أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية[14] وتتمثل أهداف اللجنة كما جاء في دستورها في:

ـ إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام، تراعى عند إعداد القوائم المالية، وتشجيع القبول بها، والعمل بموجبها على المستوى العالمي.

ـ العمل بشكل عام على تطوير وتوافق التعليمات والمعايير المحاسبية، والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على المستوى العالمي.

والجدير بالذكر أن إصدار المعايير المحاسبية كان يتم حسب الحاجة والمشاكل المحاسبية المطروحة، وقد تم إصدار أول معيار محاسبي لهذه اللجنة في جويلية من سنة 1975 ليتم إلغاؤه في سنة 1998 واستبداله بمعيار القوائم المالية[15] Financial Statements. وأصدرت اللجنة 41 معيارا ألغي منها 12 معيارا إلى غاية سنة 2009، وظهرت معايير معوضة تحت اسم (IFRS) وعددها 8 معايير ليصبح عدد المعايير الدولية إلى غاية 2009 هو 37 معيارا ساري المفعول[16].

وفي عام 1984 تم تأسيس المجلس الاستشاري للجنة المعايير المحاسبية الدولية، أعقبه في عام 1998 زيادة عدد أعضاء اللجنة (IASC) إلى 140 عضوا يمثلون جهات محاسبية من 101 دولة. إضافة إلى ذلك فقد تم في سنة2001 [17] تعديل اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية ليصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board. وتعديل تسمية المعايير المحاسبية الدولية (IASs) إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs): International Financial Reporting Standards .

تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يكمن عملها في وضع تفسيرات

للمعايير المحاسبية التي يتم إصدارها، ويطلق عليها لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC). وقد أصدرت اللجنة 34 تفسيرا لتلك المعايير منذ تأسيسها في سنة 1977 لغاية 2000، وتم دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة[18].

2-3 مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

بعد حوالي 25 سنة من البدء في تطوير المعايير المحاسبية، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة ليحل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي أوكلت له مسؤولية تطوير معايير التقارير المالية الدولية. كما تم الاتفاق على تعميم مصطلح معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على كل المعايير التي يحضرها المجلس بدلا من مصطلح المعايير المحاسبية الدولية (IAS) باعتبار التسمية الجديدة هي أشمل للجانب المالي والمحاسبي. وبداية من سنة 2001 أصبح هذا المجلس هيأة حرة مستقلة وغير حكومية تسهر على تحضير، تبني ونشر المعايير المحاسبية، تعديلها وإلغاؤها أحيانا[19] وهو ما يبرز الاهتمام الواضح بموضوع القوائم المالية وأسلوب عرضها في صورة بيانات مالية مفيدة وموثوقة يرافقها إفصاح ملائم. وبعبارة أخرى تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. وهو ما يبرز الأهمية الكبيرة التي يكتسيها إعداد وعرض القوائم المالية. فعلى سبيل المثال واعتبارا من مطلع سنة 2005 تم إقرار إلزامية تبني المعايير المحاسبية الدولية في التقارير المالية للمؤسسات المتعاملة مع الاتحاد الأوربي.

4 ـ المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية:

يتعدد مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتختلف حاجاتهم بالنظر لتنوع وتعدد قراراتهم. ويمكن تحديد الفئات الرئيسية بما يلي: المستثمرون الحاليون والمحتملون، المقرضون، الموردون، الدائنون العملاء، الموظفون، الحكومة، الجمهور. وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الغرض من إعداد القوائم المالية وعرضها هو تزويد كافة المستخدمين بمعلومات تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. غير أن القوائم المالية قد تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف التصورات، أو بحكم الظروف الاجتماعية الاقتصادية والقانونية، لذلك يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تضييق هذه الفروق من خلال التوافق بين مختلف التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض محتوى القوائم المالية. وحيث أن القوائم المالية لا يمكنها أن تفي بكافة المعلومات المالية لمختلف المستخدمين، فإن هناك معلومات أساسية تلبي بشكل عام احتياجات جميع الفئات من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية.

4- 1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

وهي الصفات التي تتميز بها المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتجعلها ذات

جودة عالية، وأساسا سليما لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مستخدمي القوائم المالية. وقد حددت هذه الخصائص النوعية الأساسية بأربعة وهي[20]:

القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة.

4-1-1 . القابلية للفهم: Understandability:

وتتطلب هذه الخاصية أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، ويفترض أن تكون لدى هؤلاء المستخدمين دراية ومعرفة بمجال المحاسبة، وأعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية.

4-1-2. الملاءمة: Revelance:

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المعروضة ذات صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، حيث ترتبط الملاءمة بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور التنبؤي والتأكيدي للمعلومات المالية وارتباطهما الوثيق، حيث يمكن الاعتماد على المعلومات المالية المؤكدة الخاصة بالدورات السابقة كمنطلق لإجراء التنبؤات المستقبلية حول المركز والأداء الماليين للمؤسسة.

4-1-3. الموثوقية:Reliability:

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وتمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى في المؤسسة، بعيدا عن أي تحيز أو تأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها. ومن هنا تبرز الصفات الفرعية لخاصية الموثوقية وهي: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، وتكاملية المعلومات (الشمولية).

4-1-4. قابلية المقارنة: Comparability:

وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر فترات مختلفة، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة مع نظيراتها بغرض تحديد الاتجاهات في المركز المالي ومستويات الأداء، ومن ثم القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل. فلا يمكن مقارنة القوائم المالية لسنة معينة مع القوائم المالية لسنة أخرى إلا إذا تم إعدادها جميعها باستخدام نفس الأسس والمفاهيم المحاسبية. ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة يتوجب الإعلان عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

4-2 عناصر القوائم المالية:The Elements of Financial Statements

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية لمختلف العمليات والأحداث تبعا لخصائصها الاقتصادية. ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية، والتي تم تحديدها بخمسة عناصر هي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل، والمصروفات.[21]

ـ بعض هذه العناصر يتعلق بالميزانية وهي: الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية، وهي العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي.

ـ بعضها يتعلق بقائمة الدخل وهي الدخل والمصروفات، وترتبط مباشرة بقياس الأداء.

ـ تتعلق جميع هذه العناصر بقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

بالإضافة إلى البيانات أعلاه، يطلب من المؤسسات توفير الملاحظات، والإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية. وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه المكونات بشيء من التفصيل.

1.2.4. الأصول:Assets

وهي الموارد التي يتم السيطرة عليها من قبل المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة. وهنا نشير إلى وجوب توافر الخصائص الثلاث لكي يوصف البند بأنه أصل:

ـ يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية

ـ أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.

ـ أن يكون الحدث الذي وفر للمنشاة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعل[22].

وتستخدم الأصول في المنشأة في العملية الإنتاجية التي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات والحصول على العائد النقدي، ومن هنا يأتي ارتباط الأصل بتدفق المنافع الاقتصادية إلى المنشأة. وتقسم الأصول إلى أصول متداولة Current Assets كالنقدية، النقدية المعادلة، المدينين والمخزون وأصول غير متداولة Non- Current Assets كالممتلكات والمنشآت والأجهزة والمعدات. فحسب المعيار المحاسبي الدولي يتم تصنيف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية[23]:

ـ عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به خلال الدورة التشغيلية العادية (دورة الاستغلال)

ـ عندما يحتفظ به بشكل رئيسي من أجل استغلاله خلال الأجل القصير، وأن يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية.

ـ عندما يكون أصل نقدي أو معادل للنقدية، ولا توجد شروط على استعماله.

من جهة أخرى يمكن تصنيف الأصول حسب وجودها المادي إلى أصول ملموسة وغير ملموسة:

ـ الأصول الملموسة (Tangible assets) تتميز بوجود كيان مادي لها، سواء كان هذا الكيان حقيقيا كالممتلكات المنشآت والمعدات، أو رمزيا أو قانونيا مثل الأسهم والأوراق التجارية.

ـ الأصول غير الملموسة (Intangible assets) سواء كانت محددة مثل حقوق الامتياز وبراءات الاختراع، أو كانت غير محددة مثل الشهرة[24]:

2.2.4. الالتزامات: Liabilities

وهي مطلوبات حالية على المنشأة تظهر نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن يؤدي إطفاءها إلى تدفقات خارجة لموارد المنشأة التي تكون على شكل منافع اقتصادية. وتصنف الالتزامات إلى متداولة كالحسابات الدائنة التي يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية العادية (دورة الاستغلال)، والتزامات غير متداولة كالقروض طويلة الأجل.

3.2.4. حقوق الملكية:Owners Equity

وهي الحصة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة، شركة فردية، شركة تضامن، أو شركة مساهمة.

4.2.4. الدخل:Income

وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول. ويتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب:[25]

حيث تتحقق الإيرادات Revenues من خلال النشاط العادي الممارس من قبل المنشأة مثل المبيعات، الرسوم، الفوائد، التوزيعات، الإيجارات، أتعاب الخدمة..

أما المكاسب Gains فتمثل البنود التي تتوافق مع تعريف الدخل، وقد تظهر أو لا تظهر بسبب النشاطات العادية للمنشأة، ولا تختلف في طبيعتها عن الإيرادات وتحقيق الزيادة في المنافع الاقتصادية مثل مكاسب بيع الأصول غير المتداولة، والمكاسب المتعلقة بإعادة تقييم الأوراق المالية.

4-2-5. المصروفات: Expenses

وهي الانخفاض المسجل في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية، ويتضمن التعريف الخسائر إضافة إلى المصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة، ومن الأمثلة على المصروفات نجد تكلفة المبيعات، الأجور والاستهلاك وغيرها[26] حيث تأخذ المصروفات شكل التدفقات الخارجة أو التناقص في الصول. أما الخسائر فقد تظهر أو لا تظهر بسبب النشاطات العادية للمنشأة، وهي تمثل الانخفاض في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى،

وبالتالي لم يتم تصنيفها كبند مستقل من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). ومن أمثلة الخسائر تلك التي تنشأ على الكوارث، أو بيع الأصول غير المتداولة.

4-2-6. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية:

وتتمثل في الملاحظات التفسيرية لبنود القوائم المالية السالفة الذكر، ومدى امتثال المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية، من خلال تفسير السياسة المحاسبية والطرق التي تم اعتمادها في إعداد القوائم المالية.

إن التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال تؤكد بشكل قاطع بأن المعايير المحاسبية هي وليدة الظروف والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، توجب معها ضرورة تبني الدول لقواعد محاسبية مشتركة تساهم في تحقيق التجانس المطلوب في محتويات التقارير المالية.

تعتبر عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر نقلة نوعية وضرورة حتمية أملتها الجهود التي تبذلها بلادنا للاندماج في الاقتصاد العالمي، انطلاقا من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي توجت باعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد بما يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية.

5- النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر:

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001 بتمويل من البنك الدولي، وأوكلت العملية لمجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC وتحت إشراف وزارة المالية. تمثلت الإصلاحات في تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75. وكللت العملية بصدور النظام المحاسبي المالي الجديدبموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 جويلية2007 [27] الذي جاء لتجاوز ومعالجة النقائص المسجلة، تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، واستجابة لطموحات مختلف المتعاملين الاقتصاديين. وتبع هذا القانون المرسوم التنفيذي رقم 08-156[28]مؤرخ في 26 ماي سنة 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11. إضافة إلى القرارين المؤرخين في 26 جويلية سنة 2008 الأول يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والقرار الثاني يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة[29] وطبقا للقانون رقم 07-11 فإن:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[30]

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص النقاط التالية:
ـ مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي.
ـ المخرجات تتمثل في الكشوف المالية التي تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة.
ـ هدف هذا النظام هو قياس أداء ونجاعة المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج، وكذا وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية.

5-1. أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

تكمن أهمية اعتماد هذا النظام الجديد في سعي الجزائر إلى تكييف الممارسة المحاسبية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وخدمة أغراض المستثمرين من خلال سياسات الإفصاح والشفافية في عرض البيانات المالية. ويمكن إبراز أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في النقاط التالية[31].
ـ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.
ـ الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق هذا النظام.
ـ الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية، المحاسبية والمعالجات المختلفة.
ـ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر، من خلال تجنيبه مشاكل الاختلاف في الطرق المحاسبية.
ـ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
ـ محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية.
ـ تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
ـ العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات).
ـ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، ومستويات الأداء للمؤسسة.
ـ قابلية المقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
ـ المساعدة على نمو ومردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

ويشكل النظام المحاسبي المالي الجديد نقلة نوعية في تكريس الشفافية والإفصاح وتوحيد قراءة القوائم المالية، والانتقال من المحاسبة التي تقتصر على الجهات الضريبية إلى تجسيد الإعلام المالي لمختلف الجهات المستعملة لبيانات القوائم المالية من مسيرين، مدققين، ومستثمرين.

5-2 . مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد:

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد حسب المادة السادسة من القانون 07-11

إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ولاسيما: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

- **محاسبة التعهد :** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات بمجرد حدوث الاتفاق والاعتراف بالحقوق دون انتظار التدفقات النقدية، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.

- **استمرارية الاستغلال**: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول، وعليه يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

- **الدلالة**: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها.

- **قابلية الفهم**: يقصد بذلك أن تتسم المعلومة المقدمة في الكشوف المالية بالوضوح بعيدا عن التعقيد ويسهل فهمها من قبل المستخدمين.

- **المصداقية:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في الكشوف المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة.

- **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتمادا على تكلفة الشراء والإنتاج.

- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني**: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فعلى سبيل المثال، ومن خلال هذا المبدأ، يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

مما سبق نسجل بأن النظام المحاسبي المالي الجديد قد أضاف مبادئ جديدة أهمها مبدئي محاسبة التعهد، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي لم يكن معمول به في المخطط المحاسبي الوطني نسخة 75/35. حيث كان التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الشكل القانوني، وتسجيل عناصر الذمة للمؤسسة يكون من منطلق ملكية هذه العناصر. ومن نقائص المخطط المحاسبي الوطني السابق أن القوائم المالية الختامية التي اعتمدها تمثلت في الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج، حيث تتم عملية الإعداد في ظل التقيد بالقوانين والإجراءات الرامية إلى تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة، وهو ما جعل الهدف من المحاسبة هو هدف جبائي بالأساس. بالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد المخطط المحاسبي 1975 على مبدأ التكلفة التاريخية

أفقد إلى حد كبير جدوى المقارنة الزمنية لمختلف المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، في ظل مستويات التضخم المسجلة.

في ظل التوجهات الاقتصادية الأخيرة لبلادنا، كان من الضروري أن يواكب ذلك إصلاحات محاسبية تجسد الشفافية والإفصاح في توفير المعلومات المالية والمحاسبية استجابة لحاجة المستثمرين والمقرضين. كما أن وجود إطار مفاهيمي يكسب المعايير المحاسبية شرعية أكثر تلزم كافة الأطراف الفاعلة باستعمالها، فوجود هذه المرجعية يمكن المستعملين من سهولة الفهم والقراءة الموحدة لمختلف المعلومات التي تتيحها القوائم المالية. ومن خلال الإطار التصوري للمحاسبة المالية والمبادئ التي تبناها النظام المحاسبي الجديد يتبين بأن هناك توافق إلى حد كبير مع المرجعية الدولية للمحاسبة، مع تسجيل بعض الاختلافات الاصطلاحية التي يمكن تفسيرها باعتماد الجزائر على المرجعية الفرنكوفونية في عمليات الإعداد والصياغة.

3-5 . مجال التطبيق:

يلزم القانون رقم 07-11 في المادة الرابعة الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

وتتطرق المادة الخامسة لوضعية المؤسسات الصغيرة، بحيث يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

4-5 . محتوى الكشوف المالية:

تعتبر الكشوف المالية (القوائم المالية) من أهم النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث تشير المادتان 25 و26 من القانون 07-11 بأن تقوم الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون بإعداد كشوف مالية سنوية، مع استثناء المؤسسات الصغيرة الخاضعة إلى المحاسبة المالية المبسطة. هذه الكشوف المالية يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته، وكل تغيير يطرأ على حالته المالية. كما يجب أن تعكس هذه الكشوف المالية مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه، بحيث توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. وتتضمن الكشوف المالية (التقارير المالية) الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية

المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

5-4-1. الميزانية:

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.[32]كما تبرز عملية العرض التمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

- الأصول: هي مورد تراقبه المؤسسة بسبب أحداث وقعت، وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية.

- أصول غير جارية: وهي الأصول المخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاط المؤسسة، مثل التثبيتات العينية والمعنوية. أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد، أو التي لا ينوي الكيان إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

- أصول جارية: تتم حيازتها أساسا بهدف إجراء المعاملات. والتي تترقب المؤسسة إنجازها أو استهلاكها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

- الخصوم: وهي الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة على أحداث وقعت سابقا. ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للمؤسسة خروج موارد تمثل منافع اقتصادية. حيث نميز هنا:

- خصوم جارية: وهي خصوم تنتظر المؤسسة انقضاءها في إطار دائرة استغلالها العادي. ويجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

- **خصوم غير جارية:** وتشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية.

5-4-2. حساب النتائج:

هو كشف يلخص الأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال دورة مالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. وتظهر من خلال حساب النتائج النتيجة الصافية للدورة المالية سواء كانت ربحا أم خسارة.

5-4-3 . جدول سيولة الخزينة:

الغرض من إعداد هذا الجدول هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ومعادلاتها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية. كما يقدم هذا الجدول مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)، والتي تقسم إلى:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

ـ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

ـ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

ـ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة، وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

5-4-4 . جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

ـ النتيجة الصافية للسنة المالية.

ـ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

ـ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

ـ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).

ـ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5-4-5 . ملحق الكشوف المالية:

يشتمل هذا الملحق على معلومات تخص النقاط التالية، متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما، أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

ـ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

ـ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة.

ـ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، المؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

ـ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

5-5 . آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

إن اعتماد النظام المحاسبي الجديد يعتبر خطوة مهمة لتكييف الممارسة المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن المشكل في اعتقادنا يكمن في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيقه بالطريقة التي تحقق الأهداف المرجوة من خلال تحسين نظم المعلومات وتكريس مبادئ الحوكمة. ورغم تبني النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يعتبر خطوة كبيرة لتكييف الممارسة المحاسبية في الجزائر مع المرجعية الدولية للمحاسبة، إلا أننا نسجل جملة من التحديات التي يتوجب معالجتها نذكر منها:

ـ ضعف الاستعداد لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام الجديد المستمد من معايير المحاسبة الدولية، بسبب ضعف مستويات التأهيل وأنظمة المعلومات. وهو ما يستدعي توفير الإطارات المؤهلة من خلال تكثيف البرامج والدورات التكوينية الجادة التي تمكن من اكتساب المهارات، والنهوض بالمهنة المحاسبية، تماشيا مع متطلبات إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

ـ اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد يستوجب القيام بإصلاحات معمقة على النظام المالي للجزائر. ففي ظل عولمة الأسواق المالية المتسمة بالكفاءة، تتجسد إمكانية تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة، عكس ما هو مسجل في الجزائر بالنظر لتدني مستويات الأداء للبورصة، والتي نعتقد بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يعد فرصة سانحة لإنعاش أدائها، ومن ثم توفير بيئة مناسبة للمؤسسات الجزائرية.

ـ ضرورة أن يواكب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد إجراء تعديلات على القانون التجاري الحالي، الذي يعتبر على سبيل المثال أن المؤسسة قد أفلست إذا فقدت 3/4 من رأسمالها الاجتماعي، في حين أن النظام المحاسبي الجديد والمرجعية الدولية للمحاسبة تعتبر رأس المال عبارة عن القيمة المتبقية عند طرح الخصوم من الأصول، والتي تتغير من وقت إلى آخر. فالمهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن تسديد التزاماتها، وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي حتى وإن استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

ـ ينص النظام المحاسبي الجديد على تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة المحاسبية، غير أن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، وإنكاره حساب اهتلاك التثبيتات المحصل عليها في إطار التمويل الإيجاري.

ـ ضرورة تكييف وتطوير البرامج الدراسية في الجامعات ومراكز التكوين بما يتماشى والإصلاحات المحاسبية المعتمدة، وذلك من خلال تفعيل منظومة التعليم المحاسبي بما يتوافق وأساليب التعليم المعمول بها دوليا. إضافة إلى تأهيل الأساتذة

والباحثين بالمستوى الذي يسمح بتكوين إطارات مؤهلة علميا ومهنيا تضمن إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

الخاتمة

في ظل التطورات التي حدثت وتحدث في بيئة الأعمال، عولمة الأسواق المالية والتطور السريع في مجال الاتصالات والمعلوماتية، أصبحت جودة المعلومات المحاسبية تطرح بحدة باعتبارها ضرورة حتمية ودعامة أساسية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وترشيدها. ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى إيجاد توافق دولي في استعمال لغة محاسبية موحدة لتسهيل قراءة محتوى القوائم المالية.

ومع التحولات الجذرية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري (تبني آليات اقتصاد السوق، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والمساعي الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة...) كان من الضروري أن يأخذ مفهوم القياس والإفصاح بعدا أوسع يتخطى مستخدمو القوائم المالية على المستوى المحلي إلى مستخدمين يحتاجون إلى بيانات ومعلومات على درجة عالية من التفصيل، الدقة والنوعية تدعم شفافية الحسابات، وتكرس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات. وهو ما تجسد من خلال صدور القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي نرى بأنه يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، مع تسجيل بعض الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.

إن نجاح تطبيق محتوى النظام المحاسبي المالي بما يتماشى والمرجعية الدولية للمحاسبة يستوجب تسريع جملة الإصلاحات المواكبة، وبخاصة المنظومة الجبائية والتشريعية، مع ضرورة تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والعنصر البشري لتسهيل عملية الانتقال السلس، وضمان التطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه المرجوة. إضافة إلى ذلك تبرز أهمية التفكير الجدي في الانضمام إلى المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية للاستفادة من المزايا والمساعدات التقنية التي تقدمها.

هوامش المادّة العلمية

1. د. وليد محمد عبد الله الشباني، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية، قسم المحاسبة- كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود.

2. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 47.

3. أ. د. حسن عبد الكريم سلوم، د. بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية

العالمية على منظمات الأعمال، التحديات-الفرص-الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ص12.

4. عبد ربه محمود، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص 48

5. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دار هومة، الجزائر، 2008، ص15

6. أ. د. حسن عبد الكريم سلوم، د. بتول محمد نوري، مرجع سبق ذكره، ص12.

7 . لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص14.

8 . مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السورية، دورة معايير المحاسبة الدولية- دمشق كانون الأول2009، ص 4.

9 . مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم، المبررات والأهداف، مجله الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2004، ص ص 115، 116.

10 . ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002، ص 170.

11 . لمعلومات أكثر حول أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية أنظر، لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS)دروس وتطبيقات محلولة، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012، ص ص 22-23.

12. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs2007، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 20.

13. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات– التحليل المالي الحديث) الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2009 ص 128

14. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 26.

15. شنوف شعيب، المرجع السابق، ص131.

16. لخضر علاوي، المرجع السابق، ص 31.

17 . محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2008، ص 02.

18 . خالد جمال الجعارات، المرجع السابق، ص 31.

19 . لخضر علاوي، المرجع السابق، ص 30.

20 . محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص 7.

21 . لشروحات أكثر أنظر: خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-60.
22 . طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 128.
23 . شنوف شعيب، المرجع السابق، ص135
24. خالد جمال الجعارات، المرجع السابق، ص 58.
25 . نفس المرجع، ص 60.
26 . طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 109.
27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
28 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008.
29 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، الجزائر.
30 - المادة 3 من القانون رقم 07 -11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007. الجزائر.
31. د. عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 06، 2009، ص ص 292-294.
32. لشروحات أكثر عن عناصر الأصول والخصوم، أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص ص 23-24.